

Distr.: General
17 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من منظمة هاوس أوف جيكوبس الدولية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

111214 111214 14-64852 (A)



بيان

أثر إعلان بيجين على مشاركة المرأة الأفريقية في تنمية مجتمعاتها المحلية

لم يكف الله عن الخلق حتى ظهرت المرأة على مسرح الحياة. ولا يكتمل أي مجتمع بشري دون نساء. وينطبق هذا بنفس القدر على دول العالم. ويتعذر تحقيق تنمية أي مجتمع بشري ما لم يؤخذ في الاعتبار دور النساء أو يحظى بالاعتراف والتقدير. ذلك لأن المرأة تشكل نصف سكان العالم. ويلاحظ أيضا أن أي مجتمع يُهمل تلك المجموعة الكبيرة من الإمكانات البشرية لا يمكنه تحقيق أي تنمية ذات قيمة. وقد أوضح إيلوتشوكو أموشيازي (Elochukwu Amucheazi) (١٩٩١) هذه الحقيقة عندما وصف المرأة الأفريقية في المجتمعات التقليدية باعتبارها جادة وذكية ولاحظ أنها منخرطة في مؤسسات صنع القرارات، وفي مجال السياسة وتعليم الأطفال. كما أنها تشارك في أنشطة إدراج الدخل بمختلف أنواعها من قبيل تجهيز زيت النخيل، والغاري، وصناعة الصابون، والنسيج، والحياكة، وصناعة الفخار. وبصفة عامة، تضطلع المرأة الأفريقية بنسب كبيرة من أعباء العمل في إنتاج المحاصيل الغذائية، وتربية الحيوانات، وتجهيز الأغذية، وتوزيعها. وهي تضيف كل هذه الأدوار إلى دورها التقليدي المتمثل في الإنجاب وإدارة شؤون المنزل. وينطوي البيان الوارد أعلاه على أن المرأة مورد مهم للتنمية. واستنادا إلى مساهمات المرأة الريفية في تنمية مجتمعاتها المحلية، يحق للمرء أن يتصور أن المرأة بطبيعتها تحسد التنمية الوطنية. والتنمية في هذا السياق متصلة بتغيير المجتمع برمته من خلال التعبئة التامة لكل فرد من أفراد بصرف النظر عن نوع الجنس.

فرص تحقيق المساواة بين الجنسين وما تحقق من مكاسب على مدى العشرين عاما الماضية يلزم تعزيز مختلف أبعاد الاستقلال الذاتي للمرأة للنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

فقد أدت النهج المشوّهة، والجزأة، أو التنفيذ المحدود لمختلف النهج خلال السنوات العشرين الماضية إلى تعزيز وجهة النظر التي مفادها أن سياسات، ومعايير، واستراتيجيات تمكين المرأة يجب أن تتوخى الأهداف الخمسة التالية على الأقل:

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وليس هو مجرد وقف تأنيث الفقر أو العمل على القضاء على الفقر، بل تغيير الاقتصاد الكلي والهياكل الاقتصادية، وبناء المساواة والعدالة الاجتماعية وضمان إمكانية وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها.

- تحقيق الاستقلال السياسي للمرأة والمواطنة الكاملة. أي العمل من أجل المساواة في المشاركة على جميع المستويات، وضمان مشاركة المرأة عبر الطيف الواسع من مؤسسات ومجالات صنع القرارات الرسمية وغير الرسمية، كواقع وليس كمجرد مطمح في حصة؛ وكذلك ضمان إسهام تلك المشاركة في النهوض بحقوق المرأة واعتبار المساواة بين الجنسين أساسية لبناء الديمقراطية وضمان المواطنة الكاملة للمرأة.
- تحرر المرأة من جميع أشكال العنف. سواء التي ترتكبها جهات فاعلة ترعاها الدولة، أو جهات فاعلة من القطاع الخاص أو أفراد الأسرة، ولا يزال العنف أحد أشد العوائق انتشارا أمام تمتع المرأة الكامل بحقوقها. ولكي يكون التدخل فعالا يجب التصدي للعنف والعمل من أجل القضاء عليه.
- تحقيق الاستقلال الجنسي للمرأة. يجب أن تتمتع المرأة بحريتها في اتخاذ القرارات بشأن حياتها الجنسية دون مخاطر التعرض للعنف أو التمييز. فحتى مع كل تلك المعرفة والدلائل بشأن الأهمية البالغة للحياة الجنسية للبشر، لا يزال الاعتراف محدودا بأهمية الحياة والحقوق الجنسية للمرأة، مقابل مجالات التنمية الأخرى وحقوق الإنسان.
- تحقيق الاستقلال الإنجابي للمرأة. لا يمكن النهوض بمجموعة حقوق المرأة بالكامل دون تمتعها بحرية الإنجاب وتوفير الدعم السليم لذلك (إمكانية وصول الجميع إلى خدمات الصحة الجيدة النوعية، وعدم تجريم الإجهاض).
- تحقيق الإبداع الابتكاري للمرأة. تنخرط النساء في بعض أهم الابتكارات والتدخلات الإبداعية للنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وهناك أمثلة كثيرة عن الطرق التي غدت بها المنظمات والحركات النسائية، بدءا من القواعد الشعبية إلى المستويات الدولية، تشكل قوة دافعة للنهوض بتمكين المرأة في شتى أنحاء العالم. وكل هذا يتم بموارد محدودة جدا وفي كثير من الحالات في ظل ظروف قمعية جدا.
- إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتكون كيانا قويا، تنفيذيا تتوفر له الموارد الكافية. تُعد هيئة الأمم المتحدة الجديدة المقترحة بالغة الأهمية للنهوض بتنفيذ منهاج عمل بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تقدم لجنة وضع المرأة توصيات قوية إلى الجمعية العامة التي تُجري مفاوضات في الوقت الراهن لتنسيق إنشاء هذا الكيان. ولضمان استعداد

الأمم المتحدة بشكل سليم للقيام بدورها كمناصرة لحقوق المرأة في شتى أنحاء العالم، وينبغي أن تتمتع الهيئة الجديدة وهي هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يلي:

- قدرة تشغيلية قوية على الصعيد القطري. فحتى مع وجود وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأهمية عملها، نحتاج إلى أن يتمتع كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالقضايا الجنسانية بقدرة تشغيلية قوية لدعم البلدان على الصعيد الوطني في النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.
- موارد مالية كبيرة واستدامة مالية في الأجل الأطول. توصي الحملة العالمية لإصلاح هيكل المساواة بين الجنسين، بتوفير ميزانية سنوية أولية للوكالة مقدارها بليون دولار على الأقل.
- قائد له مكانة سياسية قوية، ولديه التزام واضح بشكل جلي ومراعاة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، يتم اختياره عن طريق عملية شفافة ومعايير واضحة. و ينبغي تعيين ذلك الشخص هذا العام.
- آليات واضحة لضمان المشاركة بشكل مهم في المجتمع المدني، ولا سيما في منظمات النساء والحركات النسائية على جميع المستويات، بما في ذلك هيكلها الإداري.

تمكين المرأة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

نحن بحاجة إلى التعمق في هياكل المجتمع، وطريقة تنظيمه، وطريقة تمثيل النساء تمثيلاً ناقصاً.

وتلي أدناه المجالات التي لا تملك النساء سلطة فيها وتحتاج إلى اكتسابها. ويمكن استخدامها كقائمة مرجعية لقرر كيف تسهم أنشطتنا في تمكين المرأة، وإن كانت تسهم في ذلك، فضلاً عن الطرق المختلفة التي يمكن بها تحسين أنشطة المرأة لزيادة تمكينها.

صنع القرار

ينبغي أن تتمكن المرأة من المشاركة في صنع القرارات على جميع المستويات - في محيط الأسرة، وفي المنزل، وفي الكنيسة، وفي المجتمع المحلي.

الموارد

ينبغي تحسين إمكانية وصول المرأة إلى الموارد وإلى فرص أكبر لتقديم مدخلات عن كيفية استخدام الأموال والدعم الحكومي للمشاريع التي تريدها المرأة.

ينبغي أن تتوفر للمرأة سيطرة أفضل على الموارد الطبيعية. فينبغي مثلاً أن يكون لها رأيها بشأن استخدام الأراضي وإمدادات المياه، والقرارات المتعلقة بها، وما إلى ذلك، وخاصة عندما تكون لمشاريع التنمية آثار غير مواتية على حياة السكان ولا سيما على حياة النساء.

فهم المجتمع وطريقة تنظيمه

لن تكتسب المرأة السلطة والمزيد من السيطرة على حياتها إذا لم تكن تعرف شيئاً عن المجتمع الذي تعيش فيه، ونظامه الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، وموقع بلدها ومنطقة المحيط الهادئ في العالم الأوسع نطاقاً. وتحتاج المرأة إلى فهم السياق الأوسع نطاقاً الذي تجري أنشطتها فيه. ولاكتساب السلطة تحتاج المرأة إلى معرفة ما يلي:

- النظام السياسي، سواء التقليدي أو المستحدث، وموقع منطقة المحيط الهادئ في عالم العلاقات الدولية، وخاصة العلاقات الاقتصادية، على أوسع نطاق عالمي.
- الاختيارات الإنمائية التي تتخذها الحكومات وكيف تؤثر في الرجال والنساء من المستوى الوطني وحتى مستوى القرية.
- المنظمات والعلاقات (أي الطرق التي تعمل بها الأشياء، الهياكل والنظام). فعلى مستوى القرية والمستوى الشخصي ومستوى الأسرة، تحتاج المرأة أن تتعلم كيفية تقييم المنظمات، والهياكل، وأن تفهم كيف تعمل، وأن تُدرك علاقات القوى داخلها، حتى في محيط أسرتها (بين الأشقاء والشقيقات، والأزواج والزوجات، والحموات وزوجات الأبناء). وبعبارة أخرى، تحتاج المرأة إلى فهم المجتمع الذي تعيش فيه، ونظام الحكومة، والاقتصاد. وثمة حاجة إلى معرفة المزيد عن عمليات الحكومة، ومن يصنع القرارات، وكيفية الاستفادة من القرارات التي يصنعها الذين في السلطة ومن المستفيدون منها. وعندئذ ستتمكن المرأة من تحديد مواطن الامتيازات والسلطة ووضع استراتيجيات لزيادة اكتساب إمكانية الوصول إلى الموارد

والسيطرة على صنع القرارات، التي تؤثر في حياتها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وتُعد تلك المعرفة والفهم جزءاً من تمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فتحتاج النساء إلى معرفة هذه الأمور للعمل سوياً والحشد من أجل التغيير. وسيتيح فهم المرأة للمجتمع بشكل أوسع، والسلطة وأين توجد، تحديد الفئات المضطهدة الأخرى، التي قد تشارك أيضاً في أعمال الكفاح لتحسين ظروف المعيشة، والأجور، وإمكانية الوصول إلى الحكومة، وما إلى ذلك.